كونه قادرا والخامس عشر كونه يوجد شيأ من العالم مع كراهته لوجوده
كاسبق وضده كونه مريدا والسادسة عشر كونه جاهلا بمعلوم ما
وما في معنى الجهل وضده كونه عالما والسابعة عشر كونه ميتا وضده
كونه حيا والثامنة عشر كونه اصم وضده كونه سميعا والتاسعة
عشر كونه اعمى وضده كونه بصيرا والعشرون كونه ابكم وضده
كونه متكلما وهذه تمام العشرين صفة المستحيلة ولما بيان الجايز اي الممكن
عقلا ولم يقل ومايجوز كما قال في الواجب والمستحيل لان الله تعالى لايجوز
في حقه الا ماذكر فقط ولما الذي يجب له تعالى والذي يستحيل عليه فصفا
لاتختص والمذكور فيما تقدم بعضها في حقه اي في شانه تعالى وتقدس
فعل كل شيء ممكن من الممكنات العلوية او السفلية او تركه اي ترك
فعل ذلك الممكن ولايجب على الله تعالى شيء من الممكنات عقلا كما لايستحيل
عليه تعالى شيء منها عقلا في الثواب والعقاب ممكنات عقلا واجبات
شرعا لئلا تكذب الاخبار الالهية وكذلك هذا العالم الموجود لان ممكن
في نفسه ولجب مرجحة تعلق القدرة الازلية بايجاده فلا يتصور في العقل
عدمه ولالزم العجز في قدرة الله تعالى وكذلك العالم المعدوم الذي
سيوجد ممكن في نفسه مستحيل من جهة عدم تعلق القدرة الازلية به ولا
لزم ان يكون مع الله تعالى اله اخر يخلق شيء وهو محال فالممكن حينئذ
وصف للمكن دايما باعتبار نفسه واما باعتبار تعلق القدرة به وعدم
تعلقها فهو دايرين الوجوب والاستحالة لاينفك عن واحد منها فهو الواجب
بالغير تارة وهو المستحيل بالغير تارة اخرى ولما فرغ من بيان الصفات
الواجبة لله تعالى والصفات المستحيلة عليه تعالى والصفة الجايزة في حقه
تعالى شرع في بيان البراهين والادلة العقلية على ذلك بحسب الترتيب المذكور
فقال واما برهان اي دليل وجوده اي وجود الله تعالى وجودا
مطلقا من جميع القيود كالوجود المقيد الذي للحوادث كما ذكرنا
فيما سبق فحدوث اي انتقال العالم جميعه على اختلاف اجناسه

وانواعه

وانواعه من عدم الى وجود ومعلوم الانتقال لابد من ناقل ولا
لزم ان يوجد فعل من غير فاعل وهو محال ولهذا قال لانه اي العالم
لو لم يكن اي يوجد له اي للعالم محدث اي ناقل من العدم الى الوجود
ويكون ذلك المحدث غيره بل حدث اي انتقل بنفسه على انه هو
الذي نقل نفسه من العدم الى الوجود لزم من ذلك ان يكون احد
الامرين المتساويين وهما كل امرين متساويين من مقدار او مخصص
كالكبر والصغر والوجود والعدم والحركة والسكون وما اشبه
ذلك من كل شيء اوشيأ يقبل الممكن ان يكون متصفا منهما لا على
التعيين مساويا لصاحبه اي الامر الاخر بالنسبة الى ذلك الممكن
كالوجود والعدم مثلا فانهما امران متساويان لاترجحان لاحدهما
على الاخر بالنسبة الى كل ممكن وكذلك الكبر والصغر والصلابة واللين
والانسانية والحيوانية والنباتية والجمادية والملكية والجنية ونحو
ذلك مما يمتنع اجتماعها كلها في ذات واحدة بل كل واحد من الذات الاعلى
واحدة منها فلو امكن ان الشيء يوجد بنفسه لكان احد هاذين
الشيئين او هذه الاشياء مساويا للاخر ومع ذلك ترجحا عليه
اي على الاخر بلا سبب قاض يرجح احد الطرفين على الاخر وهو اي
كون الامرين او الامور متساويا للاخر ترجحا عليه بلا سبب محال
اي ممتنع لايتصور في العقل وجوده فثبت من هذا ان العالم لابد
له من محدث يكون غير العالم لانفس العالم ثم حيث نسب الحدوث
الى العالم ورتب على حدوثه وجود محدث له يكون غيره استدعى
بمن ينكر حدوث العالم كالفلاسفة والدهرية ولما كان قولهم
هذا مما وهن الله تعالى قوله برهن على حدوث العالم بعد ذكر ما هو
بضده وهو من اثبات وجود الصانع حيث قال ودليل حدوث
العالم جميعه اجسامه واعراضه كلياته وجزئياته هو الاجزمة
اي العالم والمراد هنا عالم الاجسام فقط والاعراض جمع عرض وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)